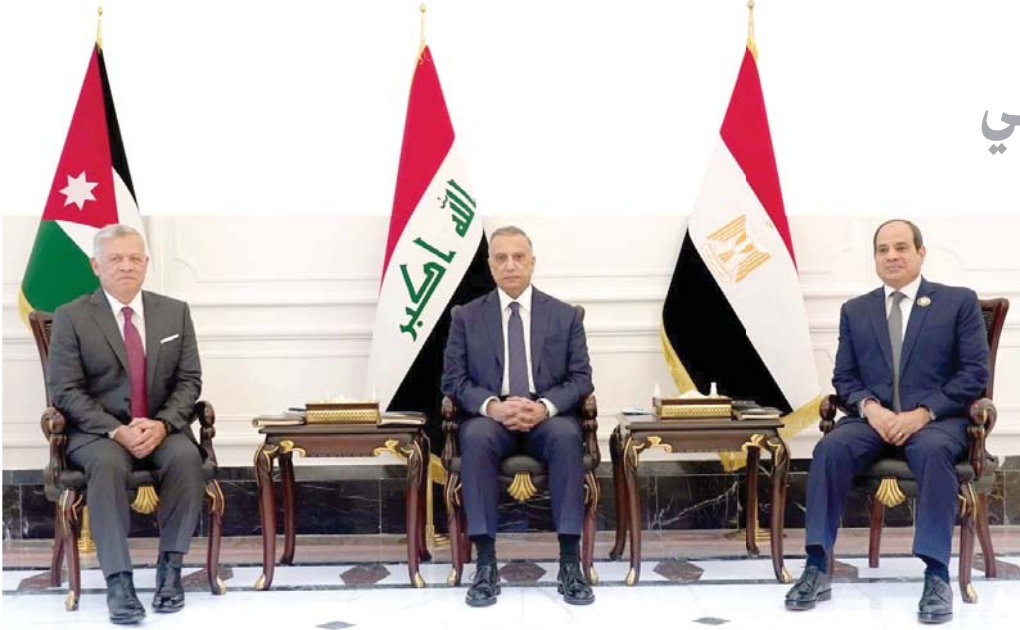


خارطة جديدة يقودها الاقتصاد ويتحكم بها عض الأصابع

وجه بلاد الشام الجديدة

مشروع استراتيجي بين خطوط التوتر العالي



● الحلم الاقتصادي الكبير الذي يتكرر وصفه في الإعلام في البلدان الثلاثة بأنه "نواة لاتحاد عربي مستقبلي شبيه بالاتحاد الأوروبي"، يواجه الكثير من التحديات، أبرزها أنه مشروع قد يعيد رسم خارطة التوازنات في المنطقة.



● 15 اتفاقية اقتصادية كبرى تم التوقيع ما بين القاهرة وبغداد، في سياق النفط مقابل الإعمار. تنص على أن تنطلق أعمال الشركات المصرية لبناء مدن جديدة في محافظات صلاح الدين، نينوى، الأنبار، وسامراء ذات الأغلبية العربية السنية.



إسرائيل التي تتمتع بعلاقات طبيعية مع كل من الأردن ومصر، أمام خيار السماح بإدراج الأراضي الفلسطينية، في سياق مشروع «بلاد الشام الجديدة». ولن يكون بعيداً عن شبيهة لبيد وشريكه بينيت التبشير بمستقبل للمنطقة قائم على السلام لا الحرب

البيضاء والشاحنات السورية منها، إلا أن هذا لن يعد شكلاً نهائياً لطبيعة علاقتها مع المشروع بل يبقى إجراء مؤقتاً.

القلق التركي

تركيا من جانباها ما زالت تنتظر الحسم في سوريا، دون أن تتمكن، شأنها شأن بقية دول الإقليم، من تقديم مبادرة إقليمية، أو صفقة من خارج الصندوق، وإلى أن يحصل ذلك، فإن صيانة الاقتصاد التركي المرتبط بالدول المجاورة لها جنوباً، أمر يجري على قدم وساق، بغض النظر عن التفاهم حول ذلك مع الأطراف المعنية، لبقية مجمل تلك المصالح المشتركة مرتبطة بالقبضيات الخلفية والأخرى المتفق عليها، مثل الموقف من حزب العمال الكردستاني من جهة، والشراكة النفطية مع العراق ممثلة في الأنابيب التي تمر عبر الأراضي التركية إلى أوروبا.

خط أنابيب العراق الذي يمر من تركيا يعود إلى اتفاقية وقعت بين الجانبين في العام 1973 طوّرت لاحقاً مرات عدة، بني ليحمل النفط العراقي الخام يومياً إلى المتوسط عبر ميناء جيهان التركي. ويقول مايكل نايتس الباحث في معهد واشنطن، إنه إذا ما أُلغى خط أنابيب العراق - تركيا، فسيخسر سوق النفط العالمي ما يقرب من نصف مليون برميل خلال أسابيع معدودة.

ومنذ أوائل العام 2014 سمحت أنقرة لـ"إقليم كردستان العراق" بتصدير النفط بشكل مستقل عن وزارة النفط العراقية. ما مكن الأكراد من بيع النفط مباشرة إلى السوق والاحتفاظ بالإيرادات، فاعتزمت بغداد على ذلك. وانذلت خلاف قصاد الطرفين العراقي والتركي إلى التحكيم فالخط العراقي يشكل مصدر النفط الخام الرئيسي لتركيا، ويوفر 24 في المئة من وارداتها. وهنا يبدو مشروع "بلاد الشام الجديدة" كإعلان حرب نفطية ضد تركيا، أو سيقود إلى أقلمة طرق النفط والغاز والكهرباء وفق حدود جديدة يرسمها الجيوبولوتيك المتحوّل باستمرار.

في النهاية تظل هذه المشروعات الكبرى رهناً بسياسة النفس الطويل وعض الأصابع الذي يمكن أن تمارسه الأطراف، ولا تنفع فيه العنتريات الخطابية ولا التقارب الطائفي القومي، فهي عجلة كبيرة تدور فوق الاعتبارات الصغيرة واللاعبي الهامشيين دون استثناء.

العراق عبر أنزعها ووكلائها، والقرار النهائي لن يكون لهؤلاء بالطبع، بل في طهران.

من جانب آخر وبالطريقة التي عرض من خلالها المشروع، فإنه يمثل تلويحاً بتوسعه نحو مناطق تعتبرها إيران باتت في حديقته الخلفية، لا العراق وحسب، وإنما سوريا ولبنان، والموافقة على جزء من المشروع أهون على إيران من ابتلاع الطعام كله. أو لعله يكون كأس سُم أخرى يجري تحضيرها. من يدرى؟

تدقّ إسرائيل التي تتمتع بعلاقات طبيعية مع كل من الأردن ومصر أمام خيار السماح بإدراج الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وغزة ربما، في سياق مشروع "بلاد الشام الجديدة"، فهل ستجد إسرائيل الجديدة سياسياً نفسها أمام قرار التخلص من العنصر الفلسطيني؟ أو مواصلة دوات التفاهات الإسرائيلية - الفلسطينية المعقدة والتي لم تقض إلى حالة استقرار بعد؛ ولن يكون بعيداً عن شهية يائير لبيد وشريكه نفتالي بينيت التبشير بمستقبل مزدهر ومستقر للمنطقة قائم على السلام لا الحرب.

كل ما يمكن أن يقف في وجه مشروع الشام الجديدة في هذه المرحلة هو ملف التنسيق الأمني، وهو ما لم يكن مغفلاً أمام ناظري البلدان الثلاثة، ففي البيان الختامي لقمة بغداد تمت الإشارة إلى أهمية التنسيق الاستخباري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، وتبادل الخبرات في مجال الأدلة الجنائية ومكافحة الجريمة الإلكترونية والفسل، ومواجهة كل من يدعم الإرهاب بالتمويل أو التسليح أو توفير الملاتات الآمنة والمخبر الإعلامية".

سوريا وحدها تبقى المشكلة في هذا التكوين الجديد، فمن دون التوصل إلى حلول سياسية للصراع الدائر فيها، والتي يرى العالم أن تطبيق قرارات مجلس الأمن وبيان جنيف هي السبيل الوحيد للخروج من أزمتها المستعصية، لن يكون بالإمكان ضمها إلى مشروع "بلاد الشام الجديدة"، حتى لو تمت الاستعاضة عن ذلك بما جرى الكشف عنه مؤخراً عبر استعمال معابر سعودية على الحدود العراقية لتمزق

فقد تعهدت الحكومة العراقية للجانب المصري والأردني ببيع برميل النفط بـ16 دولاراً فقط، مقابل الكهرباء المصرية التي تتمتع بفائض يحتاجه العراق والتي ستمر عبر الأردن.

غير أن هذا الحلم الاقتصادي الذي تكرر وصفه في الإعلام في البلدان الثلاثة بأنه "نواة لاتحاد عربي مستقبلي شبيه بالاتحاد الأوروبي" يواجه الكثير من التحديات أبرزها أنه مشروع قد يعيد رسم خارطة التوازنات في المنطقة، ومن بينها أن هناك من سيجد نفسه مضطراً إما إلى الانخراط في المشروع أو وضع العصي في عجلاته.

حساسية الجيوبولوتيك

بغض النظر عن الإيرادات الكبرى التي تقف خلفه، وبدء من اسم المشروع، فإنه من الواضح أن الهدف الأساس منه هو إعادة تشكيل المنطقة سياسياً بالارتكاز إلى الضرورات الاقتصادية، وإعادة الإعمار. وفي هذا المجال لا يمكن استثناء سوريا التي بدت مدنها وأريافها اليوم أقرب إلى الأنقاض التي ستعجز كل من يفكر في إعادة الإعمار في أي مكان قريب. وهذا سيطلب تدخلاً سياسياً لضمان تمكين مشروع "بلاد الشام الجديدة" وضمان نجاحه.

يمثل المشروع تصادماً في المصالح والمشاريع السياسية والاستراتيجية للعديد من الأطراف، وعليه وكى لا يتم وأده في مهده فإن على لاعبيه الثلاثة تدليل العقبات التي ستقف في طريقه. استدرج إيران إلى الموافقة على المشروع يتخذ أبعاداً مختلفة، ففي حين تطمع إيران باتفاق نسوي جديد مع الولايات المتحدة والعالم، لا تريد لشيء أن يقف حجر عثرة في طريقها نحو هدفها ذلك. وستجد نفسها مضطرة لغض الطرف عما يدور بين بغداد والقاهرة وعمان مادامت تمسك بزمام القرار السياسي في

العربية، يؤكد ذلك التسريع الواضح للخطوات التنفيذية التي اتخذت حتى الآن، فبعد القمة الثلاثية التقى وزير النقل المصري كامل الوزير بالسفير الأردني في مصر أمجد العضايلة لبحث أوجه التعاون المشترك بين مصر والأردن، وبحث إمكانية دعم التجارة بينهما عبر الموانئ، لتسهيل نقل المنتجات المصرية إلى الأردن، ومنها إلى الدول المجاورة لها، مثل سوريا والعراق. إضافة إلى العمل على تطوير شركة "الجسر العربي"، المملوكة للدول الثلاث مصر والأردن والعراق.

وأشار المسؤولون المصري والأردني إلى ضرورة تطبيق البروتوكول الموقع بين جهاز تنظيم النقل البري الداخلي وبغداد سروراً وعمان، على أن تكون تكاليف السفر محدودة، وقدر سعر التذكرة بـ130 دولاراً للمسافر، بما في ذلك تكاليف الانتقال بالعبارة المائية بين ميناءي نويج والعقبة.

التحالف العربي المتعثر

كل ذلك يأتي ضمن سياق مشروع بلاد الشام الجديدة الذي أعلنت مصر والعراق والأردن عن البدء بتطبيق مراحله، والتي ستشمل الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الثلاث وربط شبكات نقل الغاز بين العراق ومصر عبر الأردن وإتاحة منفذ لتصدير النفط العراقي عبر الأردن ومصر باستكمال خط الغاز العربي، وإنشاء خط نقل النفط الخام "البصرة - العقبة"، وإطلاق مشروعات الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة والبتروكيماويات وبناء القدرات وتبادل الخبرات.

ويقول الخبراء إنه سيكون هناك مردود اقتصادي بفعل خفض سعر برميل النفط،

حاجتهم إليه، أو بسبب تهديده لمصالحهم في ذلك الوقت، لكن اليوم الحاجة إلى مثل هذا المشروع باتت أكبر.

15 اتفاقية اقتصادية كبرى تم التوقيع عليها العام الماضي ما بين القاهرة وبغداد، مثل العاصمتين حينها رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي ونظيره العراقي، تدور جميعها حول إعادة إعمار العراق وزيادة حصة مصر لاستثماراتها فيه. بحيث تنطلق أعمال الشركات المصرية لإعادة الإعمار وبناء مدن جديدة في كل من محافظات صلاح الدين، نينوى، الأنبار، وسامراء وكلها مناطق ذات أغلبية عربية سنية. في الوقت الذي تفتتح فيه المملكة العربية السعودية والإمارات على العراق سياسياً، لجذبه نحو الحوض العربي، ويجسد الدور المصري رأس حربة في هذا الجهد، فهل استسلمت إيران التي تهيم على أسواق العراق وتختل عن تلك المناطق؟ أم أن هذا يجري بالتفاهم مع إيران ويقوم بدور المطمئن فيه الجانب العراقي.

ويحتفظ البنك الدولي، بأسبقية طرح المشروع ولكن بصورة أوسع، ففي مارس 2014 قدم دراسة مفصلة تشمل سوريا ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تركيا والعراق ومصر.

وتكرّر طرح المشروع في عهد رئيس الحكومة العراقي السابق حيدر العبادي، وتحول إلى البنية تعاون رات النور قبل عامين من الآن، في القاهرة ونيويورك. بعد القمة الأخيرة التي أعلنت فيها تفاصيل أكثر عن المشروع، علقت واشنطن نيد لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس أن الولايات المتحدة تعتبر أن ما جرى "خطوة مهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية الإقليمية بين مصر والعراق والأردن ودفع للاستقرار الإقليمي". وبالتأكيد فإن واشنطن تدفع من الخلف من أجل قصصه أجنحة النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، وتعزيز قدرات التعاون بين حلفائها في مصر والأردن علاوة على رغبتها بدعم الكاظمي. بعض المراقبين رأى أن مشروع "بلاد الشام الجديدة" بمثابة "خط أحمر" في وجه التمسك الإيراني في العراق والمنطقة

إبراهيم الجبين
كاتب سوري

لم يكتب الكثير في الصحافة العربية عن هذا المشروع، لا قبله ولا بعد الإعلان عنه، ولم يكن ما كتب كافياً لتشكيل قراءة في العمق حول حقيقة إطلاق مشروع يتصل بإعادة إعمار العراق، وتدعمه مصر ويستفيد منه الأردن، بينما يكون اسمه "بلاد الشام الجديدة"، ويقوم على استثمار التوتر الكهربائي العالي، وسط كل هذا التوتر القائم سلفاً في المنطقة. شهد الشهر الماضي إطلاق المشروع في قمة ثلاثية عقدت في بغداد جمعاً كلا من الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والعاقل الأردني عبدالله بن الحسين إلى جانب المضيف رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في أول زيارة يجريها رئيس مصري إلى العراق منذ عهد الرئيس العراقي الحسني مبارك وصدام حسين.



استدرج إيران إلى الموافقة على المشروع يتخذ أبعاداً مختلفة، ففي حين تطمع باتفاق نووي جديد مع الولايات المتحدة والعالم، ولا تريد لشيء أن يقف حجر عثرة في طريقها نحو هدفها ذلك، ستجد نفسها مضطرة لغض الطرف عما يدور بين بغداد والقاهرة وعمان

جوهر مشروع "بلاد الشام الجديدة" يستند إلى تطوير التعاون بين الدول الثلاث في العديد من المجالات، عبر تزويد العراق لمصر والأردن بالنفط مقابل تزويد العراق بالكهرباء، وانخراط الشركات المصرية والأردنية في إعادة إعمار العراق، وسيكون الأردن هو ممر ذلك التبادل الذي سيشمل فائض التكرير المصري، لتكرير النفط العراقي ومن ثم تصديره إلى أوروبا.

تنسيق في الخلفية

أعلن الكاظمي، خلال زيارته إلى الولايات المتحدة صيف العام الماضي، في حوار مع صحيفة "واشنطن بوست"، أن العراق بصدد الانضمام إلى مشروع كبير يحاكي الشراكة الأوروبية لتشكيل كتلة إقليمية قوي.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتشكل فيها محور سياسي اقتصادي عربي كهذا. فقد كان العراق والأردن عضوين مؤسسين لما سُمّي بمجلس التعاون العربي إلى جوار اليمن ومصر. المجلس الذي انهار بعد غزو العراق للكويت وتفكك التحالفات القديمة. وربما كان قليلاً من لاعبي المنطقة حينها يرغبون بنجاح مثل ذلك المجلس لانتفاء

